

مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية في نمو الاقتصاد الفلسطيني

Contribution of government spending on economic infrastructure to the growth of the Palestinian economy

بحث مقدم للمؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية

"رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين"

جامعة النجاح الوطنية - نابلس

إعداد

رائد محمد حلس

باحث دكتوراه في فلسفة الاقتصاد

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - الخرطوم

باحث اقتصادي: مركز التخطيط الفلسطيني - غزة

مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية في نمو الاقتصاد الفلسطيني

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البنية التحتية الاقتصادية، والوقوف على مشاكل ومعوقات البنية التحتية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وبيان وتوضيح مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1996-2017).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: تدني حجم الإنفاق الحكومي التطويري في فلسطين سواء الإنفاق الحكومي الممول من الخزينة أو الممول من المساعدات الخارجية خلال فترة الدراسة (2017-1996)، وذلك بسبب تخصيص معظم الإنفاق الحكومي لتغطية الإنفاق الحكومي الجاري (الرواتب والأجور ونفقات غير الأجور وصافي الإقراض)، ومما يدل على النقص الكبير في معدل ما تنفقه الحكومة أو الموجه من المنح والمساعدات الخارجية في تمويل وتشيد البنية التحتية، وتدني مساهمة الإنفاق الحكومي على المشاريع التطويرية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، حيث بلغ متوسط مساهمة الإنفاق الحكومي التطويري في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2017) نحو 3% فقط.

وقد أوصت الدراسة بالعمل على زيادة الإنفاق الحكومي التطويري وتوجيهه لتطوير بنية تحتية اقتصادية قادرة على الاستمرار مالياً واقتصادياً، وبناء القدرات لاستخدامها وإدارتها بكفاءة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص الفلسطيني وتشجيعه على تمويل وإنشاء مشاريع البنية التحتية الاقتصادية، وبخاصة إنتاج الكهرباء من مصادر بديلة ومستدامة، وإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وجمع ومعالجة النفايات الصلبة ومعالجة المياه، وبناء المرافق والأسواق والمناطق الصناعية، والمرافق الأخرى القابلة للخصخصة.

Abstract:

The study aimed to identify the reality of economic infrastructure, and to identify the problems and obstacles of economic infrastructure and economic growth, and a statement and clarification of the contribution of government spending on the economic infrastructure in Palestine during the period (2017-1996).

The study found a number of results, the most important of which are: The low level of government spending in Palestine, whether government expenditure funded by the treasury or financed by foreign aid during the period of study (2017-1996), due to the allocation of most government expenditure to cover current government

expenditure (salaries, Non-wage and net lending), This is evidenced by the large shortfall in the rate of government spending or grants and external assistance in the financing and construction of infrastructure, and the low contribution of government spending to development projects in the gross domestic product of Palestine, The average contribution of government spending on the GDP during the period (2017-1996) was about 3%.

The study recommended that government spending be increased and directed towards the development of an economic infrastructure that is financially and economically viable, capacity-building for efficient use and management, The creation and transfer of electricity, the collection and treatment of solid waste and water treatment, the construction of facilities, markets and industrial zones, and other practicable facilities.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي - الإنفاق الجاري - الإنفاق التطويري - صافي الإقراض - البنية التحتية - النمو الاقتصادي.

- مقدمة:

يعتبر الإنفاق الحكومي أداة هامة من أدوات السياسة المالية لأي دولة تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ويحظى قطاع البنية التحتية الاقتصادية بأهمية بالغة من حجم الإنفاق الحكومي نظراً لتأثيره الكبير على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية.

وهذا ما سعت إليه السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها فيما يتعلق بإعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، من أجل تنمية وجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير الاستثمارات المحلية.

ولقد كان للتطور الذي حصل في البنية التحتية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية أثر ايجابي في تنمية وجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير الاستثمارات المحلية، لكن ما لبث هذا الأمر أن يحدث إلا وقد شابه الكثير من السلبيات التي تمثلت في عدم استغلال صحيح وتوجيه سليم لإدارة وتنفيذ مشاريع التنمية ككل في فلسطين والتي كان أبرزها المشاريع المدعومة لتطوير البنية التحتية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية التي كانت تعاني أصلاً من نواقص وتشوهات كثيرة بسبب وجود الاحتلال واهماله المتعمد للبنى التحتية في الاراضي الفلسطينية والتي استمرت منذ العام 1967 وحتى يومنا هذا.

كما تأثرت البنية التحتية الاقتصادية بالسياسات والاجراءات الإسرائيلية والتي استهدفت بالأساس تدمير كل مقومات الحياة في فلسطين فكان أثر ذلك واضحاً بعد انتفاضة الأقصى عام 2000، حيث تم استهداف معظم البنى التحتية الاقتصادية، واعتماد الاحتلال الإسرائيلي سياسات واجراءات عقابية أدت إلى تدمير كل مقومات الصمود والبناء فكان الاستهداف المباشر لتدمير المقرات والمؤسسات والمصانع وقطع الطرق وتدمير مطار وميناء غزة، هذا إلى جانب بناء جدار الفصل العنصري وحظر الأنشطة الاقتصادية في المنطقة ج في الضفة الغربية، وكذلك رفض تحويل الضرائب التي تجبها اسرئيل نيابة عن السلطة الفلسطينية إضافة إلى اعتماد سياسة التأخير في شحن البضائع بقصد اتلاف المنتجات الفلسطينية على الموانئ والمعابر الاسرائيلية الأمر الذي زاد من صعوبة صمود الاقتصاد الفلسطيني، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة إغلاق العديد من الاستثمارات الفلسطينية المحلية والاجنبية.

وعليه تسعى الدراسة إلى التعرف حجم الإنفاق الحكومي الفلسطيني المخصص للمشاريع التطويرية ومشاريع البنية التحتية الاقتصادية وبيان مدى تأثير ذلك على النمو الاقتصادي وإمكانية مساهمة القطاع الخاص في دعم وتطوير البنية الاقتصادية الشاملة في فلسطين.

- مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في تشخيص وتحليل مستوى العلاقة بين الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية والعائد المتوقع على النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن صياغة المشكلة بالسؤال الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية في النمو الاقتصادي الفلسطيني؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين؟
2. ما هي مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين؟
3. ما هي مشاكل ومعوقات البنية التحتية والنمو الاقتصادي في فلسطين؟

- أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي لا تزال فيه البنية التحتية الاقتصادية الفلسطينية مدمرة وضعيفة، وتفتقد إلى الحماية في ظل الممارسات والسياسات الإسرائيلية التي تستهدفها من تدمير وإغلاق المعابر والطرق وغير ذلك من الإجراءات، وما ترتب على ذلك في تراجع في النمو الاقتصادي، وتتجلى أهمية الدراسة في سعيها لإيجاد الحلول المناسبة لتراجع معدل النمو الاقتصادي من خلال رفع الناتج الخدمي وخلق بيئة ملائمة للاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية الشاملة وترتيب أولوياتها والسعي لوسائل التمويل المتاحة للمساهمة في تنفيذها.

- أهداف الدراسة:

في ضوء الاعتبارات السابقة، فإن الدراسة تهدف إلى التعرف على مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية في النمو الاقتصادي الفلسطيني، وفيما يلي الأهداف التفصيلية:

1. التعرف على واقع البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين.
2. الوقوف على مشاكل ومعوقات البنية التحتية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في فلسطين.
3. بيان وتوضيح مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين

- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لبيان وتوضيح مستوى العلاقة بين الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية والعائد المتوقع للنمو الاقتصادي الفلسطيني، وذلك بالاستناد إلى البيانات والإحصاءات والسلاسل الزمنية المستقاة من مصادرها الرسمية.

- مجال وحدود الدراسة:

يتركز المجال الموضوعي للدراسة في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديدًا في بيان وتوضيح مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية وقياس أثر ذلك على النمو الاقتصادي الفلسطيني.

في حين تحدّد الحد المكاني للدراسة داخل حدود الدولة الفلسطينية، وتحديدًا الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس.

أما الحد الزمني للدراسة فيغطي الفترة الزمنية من 1996 وحتى 2017.

- أقسام الدراسة:

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

1. واقع البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين.
2. التوزيع النسبي للإنفاق الحكومي في الموازنة العامة الفلسطينية للفترة (1996-2017).
3. مساهمة الإنفاق الحكومي التطويري في النمو الاقتصادي للفترة (1996-2017).
4. النتائج والتوصيات.

- مصطلحات الدراسة:

الإنفاق الحكومي: مبلغ من المال تقوم الحكومة بإنفاقه من خلال مؤسساتها المختلفة بهدف تحقيق النفع العام، أو أنه كافة المبالغ التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة (خلف، 2008، ص89).

الإنفاق الجاري: ويتمثل في الإنفاق الحكومي المخصص لعدد من البنود، وهي: الرواتب والأجور، النفقات التشغيلية، النفقات التحويلية، نفقات رأسمالية عادية، وصافي الإقراض (صبيح، 2010، ص259).

الإنفاق التطويري: ويتمثل في الإنفاق الحكومي المخصص لتمويل رواتب وأجور المشاريع والدراسات والتخطيط والاستشارات، والأجهزة والمعدات والآلات، والمركبات والآليات الثقيلة والأراضي والأبنية والإنشاءات والمساهمات والاستثمارات والأثاث واللوازم (العجلة، 2011، ص36).

صافي الإقراض: يتمثل هذا البند بالإقراض المباشر المدفوع من وزارة المالية، والإقراض غير المباشر المخصص من إيرادات المقاصة (يتضمن مدفوعات الحكومة بدل فواتير المرافق المستحقة على هيئات الحكم المحلي، والخصومات الضريبية، أو الخسائر المرتبطة بتسويق منتجات البترول)، والجزء الأعظم من هذا البند هو إقراض غير مباشر من طريق خصم فواتير الخدمات العامة المتراكمة على الهيئات المحلية لحساب الشركات الإسرائيلية (خاصة شركة الكهرباء الإسرائيلية) المزودة لهذه الخدمات، حيث تقوم إسرائيل بخصم أثمان هذه الخدمات مباشرة من إيرادات المقاصة الشهرية من دون الرجوع إلى السلطة الفلسطينية على أن

تقوم هذه الهيئات المحلية في مرحلة لاحقة بتسديد بعض متأخراتها لمصلحة السلطة (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص33).

البنية التحتية: هي النظم المادية والمرافق التي توفر الخدمات العامة الأساسية، مثل: النقل، ومرافق المياه، والغاز، والكهرباء، والطاقة، والاتصالات، والتخلص من النفايات، والأراضي، والحدائق، والملاعب الرياضية، والمباني الرسمية والترفيهية، ومرافق السكك الحديدية (Hudson, Hass & Uddin, 1997).

النمو الاقتصادي: هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Production (GDP)، أو الدخل القومي الإجمالي Gross National Income (GNI)، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عجمية وناصف، 2000، ص51).

- الدراسات السابقة:

1. دراسة الوحيدي (2017)، الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني: دراسة قياسية.
هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في فلسطين، وتوضيح تطور حجم الإنفاق الحكومي وهيكله لدى السلطة الفلسطينية خلال الفترة (2015-1994).

وقد أظهرت الدراسة التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توجيه الإنفاق الحكومي نحو البنية التحتية المحفزة على النمو الاقتصادي، وضبطه ضمن الإمكانيات الحالية المتاحة محلياً، مع العمل على مكافحة الفقر والبطالة من خلال المشاريع المنتجة، إضافة إلى دعم الطاقات الإنتاجية وتوفير الخدمات اللوجستية لزيادة الصادرات.

2. دراسة عدوان والحاج علي (2007)، بعنوان: أثر تكلفة خدمات البنية التحتية على تنافسية القطاع الصناعي الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر تكلفة خدمات البنية التحتية الفلسطينية، وذلك عن طريق تحليل هيكل تكاليف الصناعة، من خلال مسح لمجموعة من المؤسسات الصناعية التصديرية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق نوعية في خدمات البنية التحتية بين المناطق الحضرية والريفية، وتدني نوعية الطرق وبخاصة داخل المدن وفي المناطق الريفية مما يضطر أصحاب المركبات الخاصة بالمؤسسات الصناعية إلى سلوك طرق التفاقية وترابية، بالإضافة إلى ضعف تغطية شبكة الاتصالات المحمولة الفلسطينية على الطرقات الأمر الذي يعيق متابعة المؤسسات الصناعية لحركة بضائعها.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي ستحسن من نوعية خدمات البنية التحتية الفلسطينية المتوفرة.

3. دراسة مدياني ومحلي (2018)، بعنوان: الإنفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تقدير أثر الإنفاق العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية يسهم في النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل.

4. دراسة Babatunde (2018)، بعنوان: الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والنمو الاقتصادي في نيجيريا

Government spending on infrastructure and economic growth in Nigeria.

هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر الإنفاق الحكومي على البنية التحتية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الزمنية (1980-2016).

وقد أظهرت الدراسة أن الإنفاق الحكومي على البنية التحتية للنقل والاتصالات والبنية التحتية للتعليم والصحة كان له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا، فيما سجل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية للزراعة والمواد الطبيعية تأثيراً عكسياً على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وذلك بسبب تدني مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية للزراعة والمواد الطبيعية مقارنة مع مساهمة القطاع الخاص في نيجيريا في الإنفاق على البنية التحتية في هذين القطاعين.

❖ التعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات السابقة الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على البنية التحتية على النمو الاقتصادي، الأمر الذي يعزز من أهمية الدراسة الحالية وسعيها للوقوف على أسباب تراجع النمو الاقتصادي في فلسطين ومعالجتها من خلال مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية وإبراز الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية وخلق بيئة جاذبة للاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

أولاً: واقع البنية التحتية في فلسطين

يعتبر وجود بنى تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عالٍ من أهم عناصر جذب الاستثمار في المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية، الأمر الذي له تأثير مباشر على تنافسية الشركات، وتشمل البنية التحتية خمس قطاعات أساسية هي: قطاع الطاقة والكهرباء وقطاع المياه، وقطاع النقل والمواصلات بما في ذلك الموانئ والمطارات، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع حماية البيئة واستدامتها.

ولقد تعرضت البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967، إلى تدهور كبير نتيجة الإهمال وعدم قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتحسين مستوى خدماتها، بل على العكس من ذلك فقد عملت على تدمير تلك الخدمات، وفي أحسن الأحوال قامت بتحسين خدمات البنية التحتية للأغراض الأمنية بهدف إحكام سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، حيث قامت بإنشاء بعض الطرق وتوسيع أخرى لاستعمالات الجيش والمستوطنين.

وبعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مهامها في مايو 1994، بموجب اتفاقية المرحلة الانتقالية الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وضعت على رأس أولويات عملها إعادة تأهيل البنية التحتية كونها مرتكز رئيسي لتشجيع الاستثمار في فلسطين، وبدأت بشق الطرق وتحسينها وأنشأت شركة الاتصالات الثابتة والمتنقلة، وكذلك المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار - بكدار، وسلطة جودة البيئة وسلطة الطاقة، وسلطة المياه (عدوان والحاج علي، 2007، ص 25).

وشهدت الأراضي الفلسطينية في بداية نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تطوراً ملحوظاً في قطاع البنية التحتية ولقد كان لهذا التطور أثر إيجابي في تنمية وجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير الاستثمارات المحلية والتي أثمرت بإنشاء طرق جديدة وإعادة تأهيل الطرق التي بحاجة إلى تحسين وإنشاء شركة الاتصالات الثابتة

والممتنلة، وبناء مطار وميناء غزة، وبناء المدن الصناعية (مدينة غزة الصناعية ومدينة جنين الصناعية) وإنشاء محطة توليد الكهرباء في غزة، ومحطة جنوب الضفة للكهرباء، وتنفيذ العديد من المشاريع لتطوير وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي وإنشاء شبكات جديدة للمياه (العودة وأحمد، 2008).

لم يستمر التطور الحاصل في البنية التحتية الاقتصادية طويلاً في فلسطين وبخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، حيث تأثرت البنية التحتية الفلسطينية بسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي استهدفت تدمير كل مقومات الصمود والبناء الفلسطيني، من خلال استهداف وتدمير المقرات والمؤسسات والمصانع وقطع الطرق، وكذلك تدمير مطار وميناء غزة، وتدمير محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة عام 2006، ووضع العراقيل والمعوقات اللازمة لتطوير شبكة الاتصالات الفلسطينية الثابتة والممتنلة وعدم السماح لشركة الاتصالات الفلسطينية من وضع الأبراج في المنطقة "ج" أو حتى مد الأسلاك اللازمة لذلك وبالإضافة لذلك استهداف الاحتلال الإسرائيلي لقطاع المياه والصرف الصحي وتدمير الآبار وشبكات المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي (العودة وأحمد، 2008).

وعليه، اصطدمت البنية التحتية في فلسطين بالعديد من المعوقات الأساسية التي حالت دون تطورها وانعكست بشكل رئيسي على تنفيذها أهمها، الاحتلال الإسرائيلي واستمراره في سياسة الحصار والإغلاق الشامل الذي فرضه على المناطق الفلسطينية بجانب الاعتداءات العسكرية المتكررة، وكذلك الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي حال دون تنفيذ العديد من المشاريع وحال دون تنفيذ الخطط والبرامج التنموية الفلسطينية التي استهدفت قطاع البنية التحتية.

ولتشخيص واقع البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين والوقوف على المعوقات التي حالت دون تطورها، نستعرض فيما يلي شرح واقع كل قطاع من قطاعات البنية التحتية الموجودة في فلسطين:

1. قطاع الطاقة والكهرباء:

لا يزال قطاع الطاقة والكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يفي بالغرض ويقل عن تلبية الاحتياجات، حيث تعاني الضفة الغربية من شح كميات الكهرباء وبخاصة في المنطقة "ج" التي تزال غير موصولة بأية شبكة توزيع، وبالتالي يظل توليد الكهرباء من خلال موارد الطاقة المتجددة محدوداً بسبب غياب الإطار التنظيمي المناسب، وارتفاع تكلفة الحفاظ على الاستثمارات، ونقص البحوث والتدريب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص22).

وتشكل أزمة الطاقة ونقص الكهرباء قيداً اقتصادياً رئيسياً في قطاع غزة، بسبب تدمير محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة عام 2006، والتي تعتمد على معونات الوقود الخارجية، فيما أن الكهرباء التي تنتجها تتوقف بشكل بالغ على القيود التي تفرضها إسرائيل على الإمدادات، كما أن البنية التحتية للتوزيع غير كافية في كثير من الأحيان ومعرضة للعطل، فالإمداد بالكهرباء في القطاع يغطي أقل من ثلث الطلب اليومي البالغ 450-500 ميغاواط، رغم تزايد الطلب على الكهرباء بسبب النمو المضطرد للسكان في قطاع غزة، والحاجة إلى إعادة الإعمار (الأونكتاد، 2018، ص14).

وقد بلغت أزمة الطاقة والكهرباء ذروتها في أوائل عام 2018، حيث لم تُلبى محطة التوليد إلا 6% من الطلب، إذ كانت المحطة تعمل بأقل من خمس طاقتها البالغة 140 ميغاواط بسبب نقص الوقود والأجزاء المستوردة، وبالتالي وصلت ساعات الوصول إلى ساعتين يومياً في المتوسط، الأمر الذي أثر بصورة خطيرة على الحياة اليومية وإعاقة الأنشطة الإنتاجية ومنع تقديم الخدمات الأساسية (الأونكتاد، 2018، ص14).

ويرى الباحث أن أزمة الطاقة والكهرباء في فلسطين تستدعي إعادة التفكير، والتوجه نحو بدائل أخرى لتوفير الطاقة الكهربائية في فلسطين، على سبيل المثال التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة، حيث تتميز الطاقة المتجددة (Renewable Energy) بأنها مستمدة من الموارد الطبيعية وتتجدد باستمرار (أي لا تنفذ)، وتختلف تلك الطاقة بشكل جوهري عن الطاقة التقليدية المعرضة للنضوب أو الانتهاء مثل الوقود الأحفوري بكل أشكاله، كما تتميز أيضاً بأنها طاقة نظيفة نتيجة توليدها دون انبعاثات تضر بالبيئة وبالصحة العامة.

إن عملية إنتاج الطاقة المتجددة تعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (GDP)، وتقليص التبعية لإسرائيل، وتحسين الاستدامة في وصول التيار الكهربائي للمستهلكين، الأمر الذي يتطلب من صانع القرار الفلسطيني بشكل أساسي، ومن ثم القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، العمل وبكل ثقة نحو إيجاد إستراتيجية قابلة للتطبيق على المدى القريب وليس مجرد شعارات للتوجه نحو الاستثمار في مجال الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لضمان توفير الاستقلال الاقتصادي، لأن بقاء الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية سيبقي الهيمنة والسيطرة الإسرائيلية على قطاع الطاقة والكهرباء في فلسطين مستمراً وما يتبعه من تحكم واستغلال سياسي واقتصادي.

2. قطاع المياه:

يعتبر قطاع المياه في فلسطين من أكثر قطاعات البنية التحتية تضرراً نتيجة لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لهذا القطاع، وإحكام سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الآبار والأحواض الجوفية ومنع الفلسطينيين من حفر آبار جديدة، بجانب التدمير الممنهج للمنشآت المائية من برك وأحواض وآبار.

ونتيجة لذلك، يعاني المواطنون الفلسطينيون من تراجع كمية ونوعية المياه التي يمكنهم استخدامها للأغراض المختلفة من سنة لأخرى، ويرجع ذلك إلى تحديد كمية المياه المتاحة لاستخداماتهم المختلفة بأقل من 20% من حقوقهم المائية، وتأجيل البت في حقوق المياه إلى مفاوضات الحل النهائي، مما جعل سلطات الاحتلال الإسرائيلي استغلال هذا الوضع بتكثيف نهبها لتلك الحقوق، بزيادة الضخ إلى 180% من الحصة التي حددتها اتفاقية أسلو للاستخدامات الإسرائيلية (World Bank, 2009).

وهذا يعني تناقص حصة الفلسطينيين من المياه ونصيب الفرد الفلسطيني من المياه، نتيجة السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المياه الفلسطينية الجوفية والسطحية، حيث بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية ما نسبته 15% فقط، في حين باقي الحصة وهو 85% يذهب للإسرائيليين بما في ذلك المستوطنين في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي 18% فقط، بينما بلغت حصة الإسرائيليين 82%، كما تستغل دولة الاحتلال ما نسبته 90% من كمية المياه النقية المتجددة المتوفرة في الأراضي الفلسطينية مقابل 10% فقط للفلسطينيين.

يشار إلى أن حصة الفرد الإسرائيلي من المياه بلغت سبعة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني، حيث أن حصة الفرد الفلسطيني من مياه الشرب يومياً يبلغ نحو 70 لتراً، مقارنة مع 500 لتراً للفرد الإسرائيلي من المياه العذبة، وتزيد الفجوة بين الجانبين لـ 9 أضعاف في المياه المستخدمة لأغراض الري والزراعة (صندوق النقد العربي، 2016، ص362).

وبالإضافة إلى استنزاف دولة الاحتلال الإسرائيلي للمياه الفلسطينية الجوفية والسطحية هناك أسباب أخرى لأزمة شح المياه في فلسطين وهي أن 10% من سكان الضفة الغربية يفتقرون إلى شبكات المياه، و 31% فقط من المساكن مرتبطة بشبكة المجاري، و 4 مدن فقط لديها محطات بدائية لمعالجة المجاري، مما ترتب على ذلك تدفق ما يزيد على 25 مليون متر مكعب من مياه الصرف

الصحي عبر أودية الضفة الغربية ملحقة الأذى بالأحواض المائية وبصحة البيئة، أما في قطاع غزة فقد باتت نسبة ضئيلة من مياه الحوض الساحلي صالحة للشرب، حتى وصل الحال اليوم الى مستويات لا يمكن تحملها، حيث وصلت نسبة المياه الجوفية في قطاع غزة الغير صالحة للشرب الى 97% (PWA, 2017).

وقد قامت إسرائيل بتدمير المنشآت المائية القائمة من برك وأحواض وآبار بحجة عدم الترخيص خاصة الواقعة في المنطقة المصنفة "ج"، ففي العام 2002 دمرت منشآت مائية بقيمة 7 مليون دولار، كما ذكرت منظمة أوكسفام أنه منذ حزيران 2009 نفذت إسرائيل 100 عملية هدم لمنشآت مائية في الضفة الغربية من ضمنها 44 خزناً و5 ينابيع، و28 بئراً وخط أنابيب واحد، وفي معظم الحالات كانت لا تقدم أي مبررات (هانس، 2012، ص14).

كما قامت اسرائيل بقصف وتمدير ممنهج ومدروس للعديد من المنشآت والمشاريع المائية الكبرى في قطاع غزة ضمن الاعتداءات المتكررة التي شنتها على القطاع، وهناك العديد من الدراسات التي قامت بتوصيف ورصد هذه الاعتداءات (Hilles, 2017).

كما ويمنع الاحتلال الاسرائيلي دخول أكثر من 3500 عنصر (قطع غيار) ومعدات واليات واجهزة تلزم لتطوير مشاريع المياه والصرف الصحي في قطاع غزة بحجج المخاوف الامنية مما فاقم الازمة المائية في القطاع من جهة وانعكس على تراجع الاستثمار في قطاع المياه من جهة أخرى (Oxfam, 2017).

3. قطاع النقل والمواصلات

يعتبر النقل البري النوع السائد للنقل والمواصلات في الأراضي الفلسطينية، حيث يعاني هذا القطاع من سوء التنظيم وسوء الخدمة وارتفاع التكلفة، وهو من القطاعات التي تأكل الطلب عليها، وهجرها معظم الزبائن نحو استخدام سياراتهم الخاصة، أو سيارات الأجرة الصغيرة أو متوسطة الحجم لضمان الوصول والعودة في الوقت المستهدف، وشهد هذا القطاع أيضاً ظاهرة انتشار الفاعلين غير المرخصين بتقديم خدمات النقل الرديئة وغير الآمنة، وبالإضافة إلى ذلك لا يوجد قطاع نقل عام عصري في فلسطين يتميز بالكفاءة والانتظام لنقل المواطنين والبضائع لتحقيق هدفين رئيسيين هما تقليص التكاليف وتخفيف

التلوث (عبد الله، 2016، ص114)، وتحول العوائق السياسية والقيود على الحركة والوصول وتقطيع أوصال الأراضي دون القيام بأي تنمية استراتيجية مستقبلية في هذا القطاع.

ففي قطاع غزة، تعرضت البنية التحتية الاستراتيجية الرئيسية، مثل المطار والمرفأ، للأضرار نتيجة الاجتياحات الإسرائيلية المتوالية ولم تعد صالحة للاستخدام، كما تضررت أثناء الاعتداءات العسكرية أكثر من 57 كيلومتراً من الطرق وفي ذات الوقت لم يكن بالإمكان، تنفيذ أية أعمال بارزة في إعادة الإعمار أو أية تدخلات تطويرية بسبب الحصار والاجراءات الإسرائيلية المشددة على المواد اللازمة لعملية الإعمار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص24).

كما ويعتبر تقطيع الطرق وفصل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض كان وما زال إحدى سياسات الاحتلال الإسرائيلي لتدمير البنية التحتية الاقتصادية الفلسطينية وبخاصة قطاع النقل والمواصلات، فمن خلال الحصار الاقتصادي المشدد على قطاع غزة واغلاق الممر الآمن وإغلاق المعابر الفلسطينية تم فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وحال دون التواصل بين الأراضي الفلسطينية إلا بموافقة إسرائيل ومن خلالها، وبالإضافة إلى ذلك تم استخدام الحواجز الإسرائيلية ونقاط التفتيش سواء الدائمة أو المؤقتة (الطيارة) في الضفة الغربية لاحتجاز المواطنين ولفترات طويلة بجانب التفتيش المهين، لجعل الطريق التي تحتاج سوى نصف ساعة إلى أكثر من ساعتين أو أكثر من ذلك (عدوان والحاج علي، 2007، ص35).

حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد الحواجز الثابتة المنصوبة في الضفة الغربية وصل في نهاية شهر كانون الثاني 20 إلى 98 حاجزاً من بينها 59 حاجزاً داخلياً منصوباً في عمق الضفة الغربية، بعيداً عن "الخط الأخضر"، وهذا المعطى يشمل أيضاً حاجزاً منصوباً في منطقة H2 في الخليل، التي يوجد فيها نقاط استيطان إسرائيلية، كما هناك 39 حاجزاً من بين الحواجز الثابتة تعتبر نقاط فحص أخيرة قبل الدخول إلى إسرائيل، رغم

أن معظمها يقع على بعد كيلومترات إلى الشرق من الخط الأخضر؛ لكن قبل الدخول إلى القدس (وفا، 2017، <http://info.wafa.ps>).

كل هذا عمل على تراجع الحركات التجارية وتأخير تسليم البضائع وبخاصة المواد الغذائية من ألبان وغيرها التي لا تشمل فترات طويلة على الطرق الالتفافية الترابية غير المؤهلة التي تضر بنوعيتها.

4. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

لا يزال قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يخضع للقيود الإسرائيلية، حيث يرتبط عمل شركة الاتصالات الفلسطينية وشركتي الهاتف الخليوي مع شبكات الاتصالات الإسرائيلية، وعلى الرغم من العروض الترويجية التي تقدمها تلك الشركات، إلا أن أسعار خدماتها ما زالت تصنف أعلى بكثير من الخدمات المناظرة التي تقدمها الشركات الإسرائيلية، والتي تمتاز بأسعارها المنخفضة وجودتها العالية، أما بالنسبة لتكاليف المكالمات، فإن على شركة الاتصالات وشركتي الهاتف الخليوي الفلسطينيين، دفع مستحقات أجرة المكالمات للدولة التي تستقبل المكالمات من الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى دفع مستحقات بدل أجرة تمرير المكالمات من خلال شركة بيزك الإسرائيلية (الجعفري، 2016، ص73).

ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي يفرض العديد من القيود على خدمات الاتصالات الفلسطينية، ويمكن إبراز تداعياتها على النحو التالي: (الجعفري، 2016، ص73-74).

- القيود المفروضة على الحد من تغطية شبكات الهاتف الأرضي والخليوي لمناطق شاسعة في الضفة الغربية تصنف ضمن ما يسمى بالمنطقة "ج" أو المناطق التي تقع بين مدن الضفة الغربية التي لا يسمح لشركات الاتصالات الفلسطينية إقامة بنية تحتية فيها، ومما يترتب على ذلك خسائر فادحة لتلك الشركات.
- عدم استثمار شركات الاتصالات في صناعة تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرمجيات الذكية لخدمات الاتصال الوصول إلى شبكة الانترنت، وهنا سوف يدفع هذا الإجراء المستفيد الفلسطيني إلى الحصول على تلك الخدمات من شركات الاتصالات الإسرائيلية، وزيادة كلفة الاستثمار في المستقبل.
- تعمل شركتي الاتصال الخليوي وفقاً لنظام G3 في الضفة الغربية، بينما تعمل في قطاع غزة وفقاً لنظام G2 في مقابل ذلك تعمل شركات الاتصالات الخليوي في إسرائيل وفقاً لنظام G4، وبالتالي

فإن عدم انتقال شركتي الاتصال الخليوي في فلسطين من العمل وفقاً لنظام G4، يحرم الاقتصاد الفلسطيني من الاستثمار في مجال الأعمال والتجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني، وبالتالي يحد من خلق فرص العمل لخريجي أقسام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وهندسة الحاسوب والاتصالات، حيث ترتفع معدلات البطالة في صفوفهم، ويعمل عدد كبير من الخريجين في غير تخصصاتهم (ماس وآخرون، 2016، ص12).

5. قطاع حماية البيئة واستدامتها

يعتبر قطاع حماية البيئة واستدامتها من قطاعات البنية التحتية الاقتصادية التي ركزت عليها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في معظم الخطط والبرامج التنموية، حيث يواجه هذا القطاع العديد من التحديات الناجمة عن المشكلات الخطيرة والتي تشكل خطراً على الإنسان، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- تأثر الحوض الجوفي الساحلي في قطاع غزة سلباً في ظل عدم استدامة استخدامه، وبسبب الضخ المفرط لأكثر من 120 مليون متر مكعب من المياه في السنة، أدى إلى تسرب مياه البحر إلى الخزان الجوفي مسبباً ارتفاع مستويات الملوحة والكلوريد بشكل لا يتناسب مع الاستهلاك البشري، وتتفاقم هذه المشكلة بسبب تسرب المياه العادمة ومبيدات الآفات وعصارات مكبات النفايات، مما يرفع تركيز النترات إلى مستويات خطيرة، وقد تصاعدت مشكلة تلوث الحياة البحرية والساحلية في قطاع غزة لتصبح قضية إقليمية (PWA, 2017).
- يرتبط 60% فقط من السكان بشبكات المجاري، وتتنخفض الطاقة الاستيعابية لمحطات معالجة مياه المجاري إلى ما دون مستوى الاحتياجات، وبالتالي تعتمد غالبية المجتمعات في المناطق الريفية على الحفر الامتصاصية الخاصة التي تزيد في تلوث مصادر المياه، وينطبق التحدي ذاته على تجميع النفايات الصلبة، ففيما أن خدمات تجميع النفايات الصلبة تغطي 95% من قطاع غزة، نجد أن 67% فقط من سكان الضفة الغربية تشملهم مثل هذه الخدمات.
- فضلاً عن ذلك، توجد مشكلة في سوء إدارة النفايات الصلبة، فيما أن تجميع المياه العادمة ومعالجتها وتصريفها لا يتم بالشكل الكافي والمناسب، كما أن صناعة المحاجر والرخام في الضفة الغربية، وكذلك مقالع الرمال في قطاع غزة، تستنزف الموارد الطبيعية وتهدد التنوع الحيوي، وكذلك يؤدي

الاستخدام غير المنظم لأنواع محرمة دولياً من مبيدات الآفات وإساءة استعمال الأسمدة الكيماوية ومبيدات الأعشاب إلى تلويث التربة التحتية والمياه، واستنزاف التنوع الحيوي، والتسبب في مشكلة خطيرة بالنسبة للصحة العامة.

- من جانب آخر، يعد توسيع المستوطنات والبنية التحتية الداعمة لها، وكذلك بناء الجدار الفاصل، سبباً رئيسياً للتلوث والتدني البيئي.
- فغالباً ما يتم تصريف النفايات الصلبة والسائلة في الوديان الفلسطينية، وتؤدي أعمال البناء ومصادرة آبار المياه وآلاف الدونمات من الأراضي المزروعة واجتثاث الأشجار إلى تعاضم مشكلات التصحر وتعرية التربة وفقدان التنوع الحيوي والحياة البرية.
- كما يزداد تدني البيئة تفاقماً بسبب الإدارة غير السليمة، وضعف القدرات المؤسسية، وغياب الأطر المنظمة (أو عدم وضعها موضع التنفيذ) علاوة على انخفاض مستوى الوعي والمشاركة من جانب عموم السكان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص 23-24).

ثانياً: التوزيع النسبي للإنفاق الحكومي في فلسطين

يتوزع الإنفاق الحكومي في الموازنة الفلسطينية على (أساس نقدي) بين الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الحكومي التطويري (مشاريع البنية التحتية). حيث يشير الجدول رقم (1) للفترة (1996-2017)، إلى سيطرة الإنفاق الحكومي الجاري على الإنفاق الحكومي وضعف الأهمية النسبية للإنفاق المخصص للمشاريع التطويرية.

جدول رقم (1): حجم الإنفاق الحكومي التطويري ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي
في فلسطين خلال الفترة (1996-2017)

السنة	إجمالي الإنفاق الحكومي	الإنفاق الحكومي التطويري	الإنفاق الحكومي الجاري	نسبة الإنفاق الحكومي التطويري من إجمالي الإنفاق الحكومي (%)	نسبة الإنفاق الحكومي التطويري من إجمالي الإنفاق الحكومي (%)
1996	1072.1	242.3	829.8	22.6	77.4
1997	1130.1	262.3	867.8	23.2	76.8
1998	1074.7	235.8	838.9	21.9	78.1
1999	1181.9	239.4	942.5	20.3	79.7
2000	1668.0	469	1199.0	28.1	71.9
2001	1435.0	340	1095.0	23.7	76.3
2002	1246.0	252	994.0	20.2	79.8
2003	1635.0	395	1240.0	24.2	75.8
2004	1528.0	0	1528.0	0.0	100.0
2005	2281.0	287	1994.0	12.6	87.4
2006	1707.0	281	1426.0	16.5	83.5
2007	2877.0	310	2567.0	10.8	89.2
2008	3487.7	215	3272.7	6.2	93.8
2009	3375.9	185.9	3190.0	5.5	94.5
2010	3200.1	272.8	2927.3	8.5	91.5
2011	3256.9	296.2	2960.7	9.1	90.9
2012	3258.2	211	3047.2	6.5	93.5
2013	3419.1	168.4	3250.7	4.9	95.1
2014	3606.9	160.9	3446.0	4.5	95.5
2015	3445.0	176.4	3268.6	5.1	94.9
2016	3661.7	216.5	3445.2	5.91	94.1
2017	3794.8	257.9	3536.9	6.80	93.2

- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2019)، البيانات التراكمية: المالية العامة، رام الله، الموقع الإلكتروني: <http://www.pma.ps>
- الأرقام بالمليون دولار.

ومن خلال البيانات المدرجة في الجدول رقم (1) نلاحظ ما يلي:

- بالإضافة إلى التراجع المستمر في الإنفاق الحكومي التطويري مقابل الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي الجاري، خلال الفترة (1996-1999) تراوحت نسبة الإنفاق التطويري إلى الإنفاق الحكومي بين 20.3% عام 1999 و 23.2% عام 1997 والباقي استحوذ عليه الإنفاق الجاري، وتعتبر هذه النسبة مقبولة خلال هذه الفترة، والتي شهدت قدراً مقبولاً من الاستقرار السياسي في المنطقة، وتدفعاً منتظماً في مساعدات الدول المانحة للموازنة العامة الفلسطينية تم تخصيص جزء

منها للإنفاق الحكومي التطويري لتطوير البنية التحتية وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية (صبيح، 2016، ص102).

- شهدت الفترة (2000-2005) تراجعاً ملموساً في نسبة الإنفاق الحكومي التطويري مقابل زيادة نسبية للإنفاق الحكومي الجاري إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي، حيث انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي التطويري من 28.1% عام 2000 إلى 12.6% عام 2005 وقد شهدت تلك الفترة اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر من عام 2000 وما ترتب عليها من إجراءات وممارسات إسرائيلية أدت بدورها إلى إلحاق خسائر اقتصادية وأضرار كبيرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ما أدى إلى تراجع الإيرادات الضريبية، إلى جانب احتجاز إسرائيل مستحقات السلطة الفلسطينية من أموال المقاصة، وبالتالي اشتدت الحاجة إلى السيولة النقدية لتغطية الإنفاق الحكومي الجاري، لتغطية فاتورة الرواتب والأجور والنفقات التحويلية الاجتماعية التي تغطي معاشات التقاعد، وبرامج رعاية أسر الشهداء والأسرى، والأسر الفقيرة، والعاطلين من العمل، إضافة إلى صافي الإقراض، وهو ما أدى إلى تحويل جزء من المنح والمساعدات الخارجية المخصصة لتمويل الإنفاق الحكومي التطويري إلى الإنفاق الحكومي الجاري، وبرامج الإغاثة والتشغيل الطارئ، وبالإضافة إلى ذلك حالت الإجراءات الإسرائيلية دون تنفيذ العديد من المشاريع التطويرية العامة، وتأجيل تنفيذ بعض المشاريع التطويرية بسبب الاعتداءات الإسرائيلية (صبيح، 2016، ص102).

- استمر التراجع في الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي التطويري خلال الفترة (2006-2017)، حيث شهدت تراجعاً حاداً من 16.5% عام 2006 إلى 6.8% عام 2017، وفي المقابل ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي الجاري من 83.5% إلى 93.2% في نفس العامين على التوالي كما هو موضح في الجدول رقم (1)، وهذا يعني استمرار الضغوط الاجتماعية والمالية على الموازنة العامة الفلسطينية، والتي انعكست في تعميق عملية التحويل لمخصصات الأنفاق الحكومي التطويري لمصلحة الإنفاق الحكومي الجاري تحت ضغط فاتورة الأجور والرواتب والمدفوعات التحويلية الاجتماعية، والتي أدت إلى تحويل الموازنة العامة الفلسطينية إلى موازنة جارية تقريباً تهيمن فاتورة الرواتب والأجور على نصفها أو أكثر في بعض السنوات.



- شكل رقم (1): التوزيع النسبي للإنفاق الحكومي في الموازنة العامة الفلسطينية للفترة (2017-1996).
- إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات المدرجة في الجدول رقم (1).

ثالثاً: مساهمة الإنفاق الحكومي التطويري في النمو الاقتصادي في فلسطين

شهدت فلسطين مجموعة من التطورات الاقتصادية والسياسية التي كان لها تداعياتها المباشرة وغير المباشرة على الوضع المالي للحكومة، فقد أدى تعاقب الحكومات واختلاف إجراءاتها إلى فترات من المد والجزر فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي والأولويات التي تتخذها هذه الحكومات، وإن اتفقت جميعها على سياسة تقنين وترشيد الإنفاق الحكومي، وقد هدفت الحكومة من خلال هذه السياسة إلى تخفيف العجز المزمن في الموازنة العامة بالإضافة إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال التركيز على البنية التحتية الاقتصادية الشاملة في معظم الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.

حيث يشمل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية جميع أنواع النفقات التي تنفق على مشاريع البنية التحتية مثل الطرق وشبكات المياه والمجاري والمباني الحكومية، وتشمل هذه النفقات أيضاً رواتب وأجور وتكاليف الدراسات والأبحاث والاستشارات، وتكاليف شراء المعدات وغيرها من النفقات التي تنفق ضمن إطار المشاريع التطويرية (صبيح، 2010، ص260)

وعلى الرغم من اهتمام الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بتطوير البنية التحتية الاقتصادية بهدف تشجيع جذب الاستثمار الخارجي وتشجيع الاستثمار المحلي في فلسطين، إلا أن مساهمة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية تميزت بالانخفاض الشديد مقارنة بالإنفاق الحكومي الجاري (الإنفاق على الرواتب والأجور

والإنفاق على غير الأجور وصافي الإقراض)، حيث أن تمويل مشاريع البنية التحتية (المشاريع التطويرية) يعتمد على المنح والمساعدات الخارجية وبشكل محدود على الخزينة (العجلة، 2011، ص36).

وللوقوف على حجم الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين، الجدول رقم (2) يوضح حجم الإنفاق الحكومي التطويري ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2017).

جدول رقم (2): حجم الإنفاق الحكومي التطويري ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

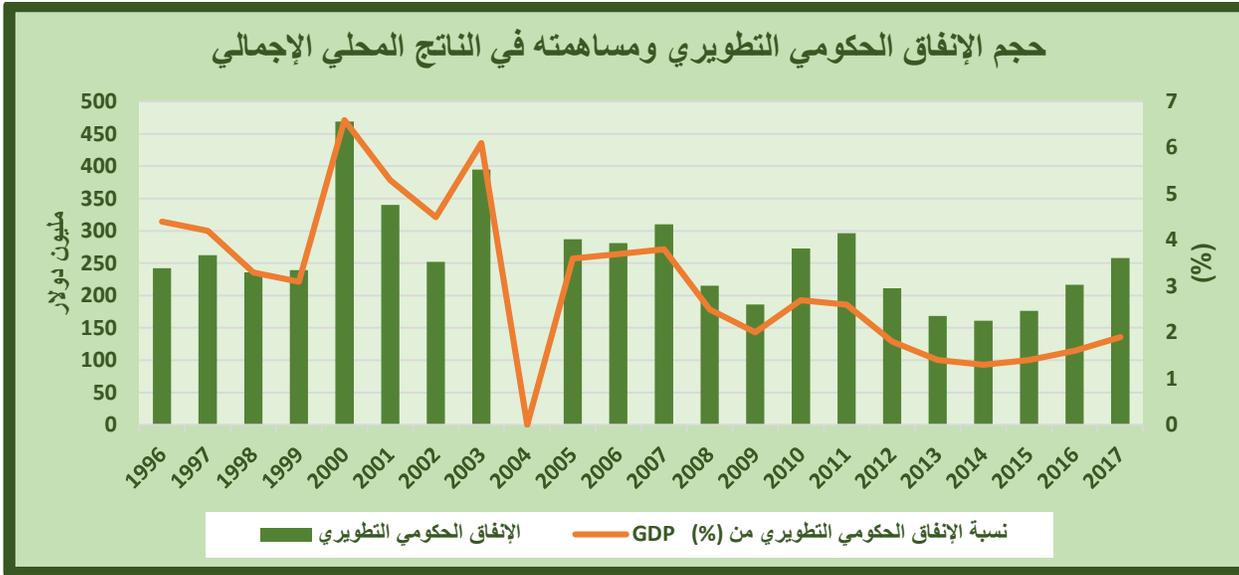
في فلسطين خلال الفترة (1996-2017)

السنة	الإنفاق الحكومي التطويري	الإنفاق الحكومي التطويري الممول من الخزينة	الإنفاق الحكومي التطويري الممول من المنح والمساعدات	نسبة الإنفاق الحكومي التطويري من GDP (%)
1996	242.3	0.0	242.3	4.4
1997	262.3	0.0	262.3	4.2
1998	235.8	0.0	235.8	3.3
1999	239.4	0.0	239.4	3.1
2000	469	13.0	456.0	6.6
2001	340	22.0	318.0	5.3
2002	252	23.0	229.0	4.5
2003	395	36.0	359.0	6.1
2004	0	0.0	0.0	0.0
2005	287	0.0	287.0	3.6
2006	281	0.0	281.0	3.7
2007	310	0.0	310.0	3.8
2008	215	0.0	215.0	2.5
2009	185.9	139.1	46.8	2.0
2010	272.8	194.0	78.8	2.7
2011	296.2	127.4	168.8	2.6
2012	211	56.0	155.0	1.8
2013	168.4	61.6	106.8	1.4
2014	160.9	-40.1	201.0	1.3
2015	176.4	86.8	89.7	1.4
2016	216.5	58.2	158.4	1.6
2017	257.9	82.9	175.0	1.9

- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2019)، البيانات التراكمية: المالية العامة، رام الله، الموقع الإلكتروني: <http://www.pma.ps>
- الأرقام بالمليون دولار.
- سنة الأساس 2015.

ومن خلال البيانات المدرجة في الجدول رقم (2) نلاحظ ما يلي:

- تدني حجم الإنفاق الحكومي التطويري في فلسطين خلال فترة الدراسة (1996-2017)، وذلك بسبب تخصيص معظم الإنفاق الحكومي لتغطية النفقات الجارية (نفقات الرواتب والأجور ونفقات غير الأجور وصافي الإقراض)، حيث أن تدني ومحدودية حجم الإنفاق الحكومي المخصص للمشاريع التطويرية سواء الممول من الخزينة أو الممول المنح والمساعدات يدل على النقص الكبير في معدل ما تنفقه الحكومة أو الموجه من المنح والمساعدات الخارجية في تمويل وتشيد البنية التحتية، الأمر الذي يتطلب من الحكومة التوجه نحو الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في المشاريع وفي إنتاج وتطوير الخدمات لمعظم القطاعات الاقتصادية وبخاصة قطاع البنية التحتية، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول والاقتصاديات التي نجحت في خلق شراكات مع القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية، وإعطاء مساحات للقطاع الخاص للاستثمار فيه كنوع جديد من الأنشطة المجدية اقتصادياً وخصوصاً على المدى الطويل، وقد يتميز في هذا المجال قطاع البنوك ومؤسسات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، كونها الأقدر على توفير التمويل والاستثمار في هذا المجال، إضافة إلى ما تجبیه تلك المؤسسات من فوائد إيجابية من هذا النوع من الاستثمار ومما ينعكس إيجابياً على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- اعتماد تمويل المشاريع التطويرية (مشاريع البنية التحتية) على المنح والمساعدات بنسبة كبيرة حيث بلغت نسبة تمويل المشاريع التطويرية نحو 84.3% مقابل 15.7% تم تمويلها من الخزينة خلال الفترة (1996-2017).
- تدني مساهمة الإنفاق الحكومي على المشاريع التطويرية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، حيث بلغ متوسط مساهمة الإنفاق الحكومي التطويري في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2017) نحو 3% فقط.



شكل رقم (2): حجم الإنفاق الحكومي التطويري ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1996-2017).

إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات المدرجة في الجدول رقم (2).

وفي هذا الصدد يري الباحث أن تدني حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع التطويرية والاعتماد على تمويلها من المنح والمساعدات الخارجية يعود بشكل أساسي إلى تضخم فاتورة الرواتب والأجور من جهة، واعتماد السلطة الفلسطينية المفرط على المساعدات الخارجية من جهة أخرى وبالإضافة إلى ذلك الاجراءات الإسرائيلية والممارسات العدوانية التي استهدفت من خلالها تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وتدمير كافة مقومات الصمود والبناء وما ترتب على ذلك من ازدياد معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر وتردي الأوضاع المعيشية والاجتماعية الأمر الذي أدى إلى تغيير مسار الإنفاق بشكل عام والمساعدات الخارجية بشكل خاص نحو أعمال الإغاثة بدلاً من توجيهها نحو الإنفاق على المشاريع التطويرية.

وعليه فإن استمرار هذا الوضع ينذر بتآكل المرافق العامة وتردي خدماتها العامة، وإحداث تردي في نوعية حياة السكان، وإضعاف المناخ الاستثماري، وإضافة عناصر إحباط جديدة للمستثمرين المحليين والخارجيين على حد سواء وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب معالجة هذا الوضع بصورة فعالة وسريعة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وحث الجهات المانحة على تخصيص دعم أكبر لمشاريع البنية التحتية لتهيئة مناخ جاذب للاستثمار ومما سينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

رابعاً: النتائج والتوصيات

- النتائج:

في ضوء استعراض واقع البنية التحتية في فلسطين وتحليل حجم الإنفاق الحكومي المخصص للإنفاق التطويري (مشاريع البنية التحتية) ومدى مساهمته في الناتج المحلي في فلسطين خلال الفترة (2017-1996)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. شهدت الأراضي الفلسطينية في بداية نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية تطوراً ملحوظاً في قطاع البنية التحتية ولقد كان لهذا التطور أثر إيجابي في تنمية وجذب الاستثمارات الخارجية وتطوير الاستثمارات المحلية والتي أثمرت بإنشاء طرق جديدة وإعادة تأهيل الطرق التي بحاجة إلى تحسين وإنشاء شركة الاتصالات الثابتة والمتنقلة، وبناء مطار وميناء غزة، وبناء المدن الصناعية (مدينة غزة الصناعية ومدينة جنين الصناعية) وإنشاء محطة توليد الكهرباء في غزة، ومحطة جنوب الضفة للكهرباء، وتنفيذ العديد من المشاريع لتطوير وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي وإنشاء شبكات جديدة للمياه.
2. تأثرت البنية التحتية الفلسطينية وخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر عام 2000 بسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي استهدفت تدمير كل مقومات الصمود والبناء الفلسطيني، عبر استهداف وتدمير المقرات والمؤسسات والمصانع وقطع الطرق، وكذلك تدمير مطار وميناء غزة، وتدمير محطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة عام 2006، ووضع العراقيل والمعوقات اللازمة لتطوير شبكة الاتصالات الفلسطينية الثابتة والمتنقلة وعدم السماح لشركة الاتصالات الفلسطينية من وضع الأبراج في المنطقة "ج" وبالإضافة لذلك استهداف الاحتلال الإسرائيلي لقطاع المياه والصرف الصحي وتدمير الآبار وشبكات المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي.
3. اصطدمت البنية التحتية في فلسطين بالعديد من المعوقات الأساسية التي حالت دون تطورها وانعكست بشكل رئيسي على تنفيذها أهمها، الاحتلال الإسرائيلي واستمراره في سياسة الحصار والإغلاق الشامل الذي فرضه على المناطق الفلسطينية بجانب الاعتداءات العسكرية المتكررة، وكذلك الانقسام الفلسطيني الداخلي الذي حال دون تنفيذ العديد من المشاريع وحال دون تنفيذ الخطط والبرامج التنموية الفلسطينية التي استهدفت قطاع البنية التحتية.

4. تدني حجم الإنفاق الحكومي التطويري في فلسطين سواء الإنفاق الحكومي الممول من الخزينة أو الممول من المساعدات الخارجية خلال فترة الدراسة (1996-2017)، وذلك بسبب تخصيص معظم الإنفاق الحكومي لتغطية الإنفاق الحكومي الجاري (الرواتب والأجور ونفقات غير الأجور وصافي الإقراض)، ومما يدل على النقص الكبير في معدل ما تتفقه الحكومة أو الموجه من المنح والمساعدات الخارجية في تمويل وتشييد البنية التحتية.
5. اعتماد تمويل المشاريع التطويرية (مشاريع البنية التحتية) على المنح والمساعدات بنسبة كبيرة حيث بلغت نسبة تمويل المشاريع التطويرية من المساعدات الخارجية نحو 84.3% مقابل 15.7% تم تمويلها من الخزينة خلال الفترة (1996-2017).
6. تدني مساهمة الإنفاق الحكومي على المشاريع التطويرية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، حيث بلغ متوسط مساهمة الإنفاق الحكومي التطويري في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2017) نحو 3% فقط.

- التوصيات:

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات الآتية:
1. العمل على زيادة الإنفاق الحكومي التطويري وتوجيهه لتطوير بنية تحتية اقتصادية قادرة على الاستمرار مالياً واقتصادياً، وبناء القدرات لاستخدامها وإدارتها بكفاءة.
 2. العمل على زيادة حصة الإنفاق الحكومي المخصص للمشاريع التطويرية ومشاريع البنية التحتية وتنويع مصادر تمويلها.
 3. ضرورة أن تقوم الحكومة بوضع خارطة طريق لترتيب أولويات البنية التحتية والعمل على تنفيذها.
 4. العمل على حث الجهات المانحة على تخصيص الدعم اللازم لضمان صيانة شبكات الطرق وشبكات توزيع الكهرباء وجمع معالجة النفايات الصلبة، بما يستجيب مع احتياجات السكان وقطاع الأعمال المتنامية.
 5. فتح المجال أمام القطاع الخاص الفلسطيني وتشجيعه على تمويل وإنشاء مشاريع البنية التحتية الاقتصادية، وبخاصة إنتاج الكهرباء من مصادر بديلة ومستدامة، وإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وجمع ومعالجة النفايات الصلبة ومعالجة المياه، وبناء المرافق والأسواق والمناطق الصناعية، والمرافق الأخرى القابلة للخصخصة.

6. تقلص التباينات الجغرافية والاجتماعية عن طريق زيادة الوصول إلى الأشكال الرئيسية للبنية التحتية في المناطق الفلسطينية وبخاصة المناطق التي تعاني من نقص في خدمات البنية التحتية مثل المناطق "ج".

المراجع:

أولاً: الكتب العربية

- خلف، فليح حسن (2008)، **المالية العامة**، عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العلمي، الأردن.
- صبيح، ماجد (2010)، **المالية العامة: الاقتصاد الفلسطيني**، جامعة القدس المفتوحة، القدس - فلسطين.
- عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية (2000)، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية - مصر.
- عدوان، يوسف والحاج علي، سارة (2007)، **أثر تكلفة خدمات البنية التحتية على تنافسية القطاع الصناعي الفلسطيني**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، رام الله - فلسطين.
- هانس، بيتر (2012)، **تشجيع استخدام المياه الرمادية المكررة في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، رام الله - فلسطين.

ثانياً: رسائل الماجستير والدكتوراه

- الوحيدي، سرين (2017)، **الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني: دراسة قياسية**، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الأزهر، غزة - فلسطين.

ثالثاً: الأبحاث العلمية والدراسات

- الجعفري، محمود (2016)، **آفاق تعزيز بيئة الأعمال والتجارة الفلسطينية في ظل الإمكانيات المتوفرة**، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016: نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، رام الله - فلسطين.
- صبيح، ماجد (2016)، **تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (72-73)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان.

- عبد الله، سمير (2016)، **أجندة تطوير القدرات الإنتاجية**، مؤتمر ماس الاقتصادي 2016: نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس، رام الله - فلسطين.
- العجلة، مازن (2011)، **الموازنة العامة والتطورات المالية في فلسطين**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة - فلسطين
- العودة، صلاح وأحمد، رزق (2008)، **البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني**، غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله / البيرة، رام الله - فلسطين.
- مدياني، محمد ومحلي، كمال (2018)، **الإنفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد (21)، العدد (1)، جامعة الجزائر (3)، الجزائر.

رابعاً: التقارير

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011)، **تنمية من أجل الحرية: خطة المساعدة للفترة (2012-2014)**، القدس - فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2010)، **التقرير السنوي 2009**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله - فلسطين.
- صندوق النقد العربي (2016)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الثالث عشر: **الاقتصاد الفلسطيني**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس وآخرون (2016)، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، العدد (43)، رام الله - فلسطين.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد (2018)، **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، جنيف ونيويورك.

خامساً: المواقع الإلكترونية

- سلطة النقد الفلسطينية (2019)، **البيانات التراكمية: المالية العامة**، رام الله، الموقع الإلكتروني: <http://www.pma.ps>

- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا (2017)، تقارير ودراسات حول الاستيطان: حواجز عسكرية إسرائيلية ومعوقات محسوسة وشوارع ممنوعة، رام الله، الموقع الإلكتروني: <http://info.wafa.ps>.

سادساً: المراجع الأجنبية

- Babatunde, Shakirat Adepeju (2018), **Government spending on infrastructure and economic growth in Nigeria**, Economic Research-Ekonomiska Istraživanja, 31:1, 997-1014.
- Hilles, H. Ahmed, (2017), **Report of the current: Environmental and Water situation in Gaza Strip**, (Facts and Records 2017). Environment Quality Authority (EQA) May.
- Hudson, W. R., Haas, R. C. G., & Uddin, W. (1997). **Infrastructure management: integrating design, construction, maintenance, rehabilitation, and renovation**". New York, McGraw-Hill.
- Oxfam, (2017). **Treading Water. The worsening water crisis and the Gaza reconstruction mechanism**, Oxfam Briefing Paper March, www.oxfam.org
- PWA, (2017), **Water Resources Status Summary Report /Gaza Strip**, Water Resources Directorate.
- World Bank (2009), **Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, West Bank and Gaza**, MENA Region, Sustainable Development, Report No. 47657-G7, P.v.